

العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة ما بين النهرين السورية (في القرنين الخامس والسادس)

(القسم الثاني) *

ر . نعيم فرح

جامعة دمشق

٤ - العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في الأرياف السورية :

أ - التركيب الطبقي في الأرياف السورية :

ان تحليل المصطلحات الاجتماعية والاخبار التاريخية الواردة في اسفار يشوع العمودي عن الطبقات الاجتماعية وعلاقاتها المتبادلة يكشف اسس العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في أرياف منطقة ما بين النهرين السورية خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين . وتشير المصادر التاريخية الى ان طبقة الفلاحين كانت تضم عدة فئات : فالفلاحون الكولون كانوا يشكلون الفئة الكبرى من طبقة الفلاحين العاملين في الارض . وفي الوقت ذاته وجدت فئة من الفلاحين العبيد ، كما وجدت فئة اخرى من الفلاحين الاحرار صغار الملاكين .

يميز يشوع العمودي جميع السكان العاملين في الزراعة عن سكان المدن ، فيطلق عليهم عادة اسم « القرويين » المشتق من كلمة « قرية » (بالسريانية : قوريس) . أما القرى الكبيرة فتحمل بالسريانية اسم « قريتو » . ودخلت في الاستعمال اليومي للغة السريانية الادبية ايضا الكلمة اليونانية « خورا » المستخدمة بمعنى منطقة أو محافظة . وعندما يتحدث يشوع العمودي عن العاملين المنتجين في القرية يطلق عليهم اسم « اكاري » (agricolai) و « بلاحي » (فلاحون) georgoi (١) . والمؤلف اذ يذكر الاسم « اكاري » والاسم « بلاحي » في وقت واحد ، فانه ، على ما يبدو ،

* نشر القسم الاول من هذا البحث في العدد ٢٣ - ٢٤ من هذه المجلة ، ابول - كانون الاول ١٩٨٦ .

يميز بين المزارعين والفلاحين . فالاصطلاح « بلاح » (الذي صار بالعربية فيما بعد فلاح) مشتق من فعل عربي قديم « بلح » (فلح) الذي يعنى العمل بصورة عامة ، لكنه يعنى بشكل خاص تنفيذ العمل الزراعي في الارض^(٢) . أما الفعل « اكر » فله معنى ضيق محدد يستخدم فقط للتعبير عن العمل الذي يمارس في الارض ، وأحيانا يعنى « حرث » ، كما يقابل الجذر البابلي الكلداني « اكارو » ikkaru ، ويقصد به « حارث » agricola , arator^(٣) . ويمكننا من خلال تحليل تعابير المصادر السريانية الاخرى ان نوضح بصورة ادى معنى هذين المصطلحين المتشابهين : « اكار » و « بلاح » ، مع العلم انه لا يوجد مصطلحات سريانية دقيقة مطابقة للمصطلحات المستعملة في هذا المجال باللغتين اليونانية واللاتينية . ففي الاسفار المنسوبة الى زكريا الميتيليني (الملطي) ورد ان الفلاحين من القرى « بلاحي من فورييس » كانوا يجتمعون في السوق تحت اسوار مدينة آمد السورية . وهنا في عداد الفلاحين يمكن ان يكون الكولون والمزارعون الاحرار معا .

كان القانون السوري (الذي يضم مجموعة من القوانين التي صدرت قبل صدور قوانين الامبراطور البيزنطي جستنيانوس) قد ترجم من اليونانية الى السريانية في الربع الاخير من القرن الخامس الميلادي . ورغم ان الاصل السرياني لهذا القانون لم يعثر عليه حتى الان ، فان خاتمت المخطوطات السريانية المنسوخة عنه تفيد بان الترجمة تمت من الرومية (اي من اليونانية) . ويتضمن هذا القانون السوري «قوانين واوامر مدنية » وضعها الاباطرة البيزنطيون : قسطنطين الاول ٣٠٦ - ٣٣٧ ، تيودوسيوس الثاني ٤٠٨ - ٤٥٠ ، ليون الاول ٤٥٧ - ٤٧٤ (٤) . ان القانون السوري (السرياني) ، اذ يتحدث عن السكان العاملين بالزراعة في سورية يميز ايضا بين المصطلحات ، فالفلاح الحر يطلق عليه اسم « جبرا » اي «رجل» . أما الفلاح الكولون التابع لسيد فيطلق عليه اسم « بلاح » ، وذلك في المادة التي تحظر إيواء الفلاحين الكولون الهاربين . والمصطلح اليوناني اينابوغرافوس Enapographos الذي يعنى الكولون غير الحر المرتبط بالارض والتابع لسيد قد ورد في النسخة اللندنية للقانون السوري كما هو باليونانية ، ولكن بحروف سريانية دون ترجمة^(٥) . أما النسخة الباريسية للقانون السوري فتطلق على الفلاح الكولون اسم « الرجل الفلاح » المسجل باسم اينابوغرافوس Enapographos^(٦) . ان المصطلح اليوناني « اينابوغرافوس » (باللاتينية adscriptitius) موضح في القانون السوري بمعنى الفلاح التابع لسيد من كبار الملاكين والمرتبط بالارض لا يحق له مفادرتها . ومن أجل تنظيم واردات الخزانة من الضرائب ، كان الفلاح الكولون غير الحر يسجل في قائمة ممتلكات سيده الى جانب الارض التي يعمل بها ، كما كانت جميع علاقاته مع الدولة

تتم عن طريق ذلك السيد . وكان هذا الفلاح الكولون في وضع قريب من وضع العبد الذي يعمل في أرض سيده ، فان ترك الأرض دون علم سيده يعتبر هاربا ، ويحظر القانون ايواؤه ، مثله مثل العبد الهارب (٧) .

١ - الفلاحون من فئة الكولون الحر :

في القرنين الخامس والسادس الميلاديين وجدت في سورية فئة كبيرة من الفلاحين الكولون . وتميز النصوص القانونية البيزنطية بين الفلاح من فئة الكولون الحر ، والفلاح من فئة الكولون غير الحر . فبالنسبة للفلاح الكولون الحر *Coloni liberi* لم يكن ملزما بالبقاء في الأرض التي استأجرها من المالك الكبير ، بل كان يعمل فيها بشروط محددة ، وله الحرية بمغادرتها في الوقت الذي يريده . ومن الناحية القانونية كان الفلاح من فئة الكولون الحر شخصا حرا يحق له امتلاك الأراضي والقطيع والادوات الزراعية ودور السكن وغير ذلك . اما الأراضي التي يستلمها هذا الفلاح من احد المالكين الكبار ليستثمرها مقابل تقديم حصة من انتاجها للمالك ، فكانت ملكيتها تبقى للمالك الاصلي . وكان يحق للفلاح من فئة الكولون الحر (عند تحسن اوضاعه المادية وحصوله على املاك خاصة به كافية لاعالته مع أسرته) ان يترك أرض الملاك الكبير ، فيصبح ملاكا حرا كأي ملاك حر آخر . ولكن ازدياد الضرائب ادى الى افقار الفلاح الكولون الحر ، فانعكس هذا الامر على وضعه الحقوقي . فبموجب القانون البيزنطي الذي صدر في سنة ٣٦٥ فقد الفلاح الكولون الحر حق بيع أرضه الخاصة دون موافقة سيده المالك الكبير . ومع تدهور اوضاعه المادية تحول الفلاح الكولون الحر تدريجا الى فلاح كولون غير حر تابع لسيده ومرتبطة بأرضه لا يحق له مغادرتها (٨) .

٢ - الفلاحون من فئة الكولون غير الحر :

كان الفلاح من فئة الكولون غير الحر لا يملك أرضا ، بل يعمل في أراضي كبار الملاكين ويأخذ حصة من انتاجها . وهو مرتبط بهذه الأرض لا يحق له مغادرتها الا بموافقة سيده صاحب الأرض ، كما لا يحق له الزواج من نساء يعملن خارج املاك سيده الا بموافقة السيد . ولم يكن هذا الفلاح الكولون غير الحر يملك أدوات العمل او الماشية التي يستخدمها او المنزل الذي يسكنه ، وانما كان كل ذلك ملكا للسيد صاحب الأرض . ومن الناحية القانونية لم يكن هذا الفلاح حرا ، بل كان يسجل في قائمة ممتلكات سيده كأداة انتاج حية ، كما كانت جميع علاقاته مع الدولة تتم عن طريق سيده . ان الوضع المشين الذي عاشه الفلاح من فئة الكولون غير الحر دفعه

للهرب أحيانا من الأرض التي يعمل بها . وعلى هذا صدرت قوانين جستنيانوس التي تنص على إلزام الفلاح الكولون الهارب بالعودة إلى أرض سيده ، كما حظرت إيواؤه . وبصرف النظر عن أن قوانين الإمبراطور أنستاسيوس قيد ميزتين وضع العبد ووضع الفلاح من فئة الكولون غير الحر ، فإن الفروق قد زالت تدريجاً بين هذين الوضعين . ففي قوانين جستنيانوس جاء ما يلي : « كيف يفهم الفرق بين العبد والفلاحين الكولون غير الأحرار ، حينما يكون هؤلاء وأولئك خاضعين لسلطة سيدهم الذي يستطيع طردهم من أرضه متى يشاء » (٩) .

٣ - الفلاحون من فئة الباريك :

تذكر الأسفار التاريخية المنسوبة لـ زكريا الميتيليني (الملطي) وجود فئة مستعبدة من الفلاحين الذين يعملون بأراضي الكنائس والإديرة في منطقة ما بين النهرين السورية . وتطلق تلك الأسفار على هؤلاء الفلاحين اسم « تاوتيبى » tautebe ، الذي يقابله باليونانية مصطلح « باريك » Paroikoi . ويعتبر هؤلاء الفلاحون في الأدبيات الكنسية السريانية والعقود المعمول بها في الإديرة بمثابة فلاحين مستعبدين مرتبطين بأراضي الكنائس والإديرة في منطقة ما بين النهرين السورية في القرن السادس الميلادي . وجاء في أسفار زكريا الملطي ما يلي : بعد الحرب التي شنها الملك الفارسي قبادز رغب الإمبراطور البيزنطي أنستاسيوس بتحويل مدينة دارا الصغيرة الواقعة على الحدود مع الفرس إلى حصن دفاعي ، ولذا اشترى قرية مجاورة لتلك المدينة من توما أسقف مدينة آمد السورية وحرر فلاحيهما من التبعية للكنيسة ، ثم ملك كل واحد من هؤلاء الفلاحين الأرض التي يعمل بها والبيت الذي يسكنه (١٠) . وهكذا لم يعد هؤلاء الفلاحون من فئة الباريك تابعين للأسقف الذي كان يملك أراضي تلك القرية ، بل أمسوا فلاحين يعملون بأراضي الدولة في القطاعات الممنوحة لهم .

٤ - الفلاحون الأحرار صغار الملاكين :

إلى جانب الملكيات الكبيرة والمتوسطة التي يعمل بها الفلاحون من فئة الكولون والباريك والعبيد وجدت في سورية ملكيات زراعية صغيرة تخص فلاحين أحراراً لا يخضعون لسيد مالك ، بل يعيشون في قرأهم ويستثمرون أراضيهم بأنفسهم ، ولهم حق الملكية التام في هذه الأراضي . وتشير المصادر السورية (السريانية) إلى وجود قرى تخص الفلاحين الأحرار في سورية ما بين القرنين الرابع والسابع . وكانت هذه القرى تنظم أمورها العامة ذاتياً ، فيختار الفلاحون شيخاً للقرية وحارساً للكروم ومراقباً لتوزيع مياه الري حسب مساحة الأرض . وتطلق المصادر السريانية على

شيخ القرية اسم « سابا » الذي يعني الشيخ العجوز الطاعن في السن (١١) . وكانت تقع على عاتق شيخ القرية مهمة الاشراف على جمع الضرائب من الفلاحين وتوزيع الواجبات والفرائض عليهم . اضافة الى دفع الضرائب عن الاراضي الزراعية الى خزانة الدولة كان يجب على الفلاحين الاحرار صغار الملاكين ايضا ان يساهموا مجانا في تنفيذ مشاريع الدولة العامة ، كشق الطرق وبناء الجسور والمنشآت الدفاعية ونقل المحاصيل الى مخازن الدولة واطعام الجيوش المارة في مناطقهم وغير ذلك من الفرائض .

هـ - الفلاحون من فئة العبيد :

لا تذكر اسفار يشوع العمودي ولا الاسفار التاريخية المنسوبة الى زكريا الملقب وجود الفلاحين من فئة العبيد . لكن مواد « القانون السوري » تتحدث عن العبودية ، دون ان تشير الى نوع العمل الذي يمارسه هؤلاء العبيد . ومع ذلك ، لا شك في ان العبيد في منطقة ما بين النهرين السورية كانوا يمارسون العمل الزراعي في اراضي كبار الملاكين ، اضافة الى استخدامهم رعاة للمواشي وحراسا للكروم وخداما في المنازل وغير ذلك من الاعمال . وكانت مصادر العبودية متعددة . فابناء العبيد والامماء والنساء الحرائر اللواتي يتزوجن عبيدا هم عبيد منذ الولادة . وفي زمن الحروب كان الاسرى يحولون بشكل جماعي احيانا من احرار الى عبيد . فعندما احتل قباز مدينة آمد السورية اسر معظم سكانها وارسلهم عبيدا له الى ايران (١٢) . اضافة الى ذلك ازداد عدد العبيد عن طريق تجارة الرقيق ، حيث يشتري التجار العبيد من مناطق مختلفة ويبيعونهم في سوق النخاسة . وحددت قوانين جستنيانوس سعر العبيد بين ٢٠-٧٠ نوميصة ، حسب الصفات التي يتمتع بها العبد او المهن التي يتقنها (١٣) . كذلك باع كثير من الاحرار انفسهم مقابل مبلغ من المال واصبحوا عبيدا لمن يدفع الثمن . فالمدن الذي لا يستطيع تسديد ديونه للدائن يصبح عبدا له ، او يبيع نفسه لشخص اخر بغية تسديد ما عليه من ديون . ويتحدث « القانون السوري » عن الاحرار الذين باعوا انفسهم عبيدا ، كما ينظر في الطرق التي ينفق فيها سعر الحر المباع عبدا (١٤) .

ومن المعروف ان العبيد كانوا محرومين من كافة الحقوق ، كما كانوا يسجلون في قوائم الضرائب بمثابة ممتلكات حية لاسيادهم . وكان بالامكان تقدير عائداات الارض ودخلها بحسب عدد الفلاحين من فئة العبيد العاملين فيها . وعلى هذا كانت الدولة عندما تفرض الضرائب على املاك كبار الملاكين تأخذ بعين الاعتبار عدد الفلاحين العبيد العاملين فيها . اما تحديد نسبة الفلاحين العبيد العاملين بالاراضي الزراعية في سورية خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين فهو امر يصعب تقديره .

ب - الضرائب والفرائض المترتبة على سكان الارياف السورية :

مسحت الاراضي الزراعية السورية في عهد الامبراطور البيزنطي ديوكليسيانوس (٢٨٤ - ٣٠٥) ، فتبع ذلك تقسيم هذه الاراضي الى وحدات انتاجية لا تتساوى في المساحة ، وانما في قيمة المحصول الذي تقله . وكانت الوحدة الانتاجية تسمى باللاتينية « يوجوم » iugum وبال يونانية « يوجون » ioigon ، ويؤدى عن كل منها ضريبة محددة . وقد سجل موظفو المساحة والاحصاء عدد الوحدات الزراعية الانتاجية في كل مدينة ذات ادارة محلية وما يتبعها من ارض وقرى وضياع . وفي كل سنة عند اعلان مقدار الضريبة عن الوحدة الانتاجية كان الموظفون المليون في الادارة المحلية للمدينة « الكوريال » Curiales يجمعون الضريبة عن الاراضي الزراعية بمقدار يساوي مقدار الضريبة عن الوحدة الانتاجية مضروباً في عدد الوحدات الانتاجية للمدينة municipality .

لا يعبر الوصف السابق سوى عن جزء بسيط من الصورة . فالى جانب الاراضي العامة في المدينة والقرى كانت هناك ضياع امبراطورية تخص الامبراطور ، وضياع يملكها متنفذون من كبار الملاكين بشروط حيازة مستثناة ، وملكيات زراعية صغيرة يملكها فلاحون احرار . وكان يقوم بالعمل الزراعي ، في الدرجة الاولى ، الفلاحون من فئة الكولون Coloni المرتبطون بالارض ، وفي الدرجة الثانية الفلاحون الاحرار صفار الملاكين . وبعض الفلاحين الكولون الذين يعملون في اراضي كبار الملاكين قد يكون مالكا لقطعة ارض خاصة به في مكان اخر . كما ان الدولة الرومانية اعتادت منذ عدة قرون ان تقطع ارضا بايجار دائم ، فنشأ نظام يسمح للفرد ان يقتني ارضا خلاء على اساس حيازة دائمة لنفسه ولورثته ، دون ان يلزم بزراعة الارض ودفع ايجار محدد . وقد استمرت هذه العادة التي كانت تسمى « امفيتيسيس » Emphyteusis في عهد العرب المسلمين (١٥) .

وكان بعض اصحاب الضياع يحصلون على حق دفع الضرائب مباشرة للخزانة الامبراطورية ، وليس عن طريق الموظفين الماليين المحليين « الكوريال » في المدينة ذات الادارة المحلية . وكان هذا الحق في دفع الضرائب يسمى « اوتوبراجيا » autopragia كما كانت هذه الضياع تسمى « اجري اكسبتي » agri excepti ، وتملكها الكنيسة او بعض الاسر النبيلة ذات النفوذ الكبير . ولم تكن هذه الضياع معفاة من الضرائب ، لكن اصحابها النبلاء كانوا يستطيعون بطرقهم الخاصة ونفوذهم الكبير ان يحصلوا على بعض الاعفاءات من الضرائب او تخفيضها ، في حين كانت اعباء الفلاح الصغير تزيد يوما بعد يوم ، فينوء تحت ثقل اعباء الضرائب وابتزاز موظفي المالية . وعلى هذا

اضطر الفلاحون الاحرار صفار الملاكين ان يلوذوا بنظام الرعاية او الحماية (التلجئة) « بتروناج » Patronage . لقد وضع هؤلاء الفلاحون الصفار انفسهم وارضهم في رعاية الملاكين الكبار ، كما تنازلوا لهم عن ملكية الارض ، فامسوا بمثابة مستأجرين ، مقابل مسؤولية النبلاء حماة « البتروني » Patroni عن دفع الضرائب وتخليص اتباعهم من تعسف موظفي المالية وحمايتهم من الاعتداء عليهم .

وهكذا كانت تتسع املاك النبلاء كبار الملاكين ، بينما يفقد الفلاحون الاحرار صفار الملاكين ارضهم ويصبحون مستأجرين مرتبطين بالارض - أي فلاحين من فئة الكولون . ودخلت في عداد هؤلاء الموالي الاقنان (الكولون) فئات عديدة من الفلاحين تذكر القوانين البيزنطية منها : الكولون Coloni والقرويين Vicani والمزارعين agricolae وسكان الريف rustici والملاكين Possessores وغيرهم من الفلاحين ممن يطلق عليهم « ميتروكومياي هومولوجي كولوني » metrocomiae homologi coloni ولم تفلح محاولات الحكومة البيزنطية في مقاومة النظام البيروني (نظام الحماية) ، بسبب ما كان للنبلاء كبار الملاكين من نفوذ اقتصادي وسياسي ، حتى انه يمكن ان يطلق على القرنين الخامس والسادس الميلاديين مرحلة الصراع بين الحكومة والارستقراطيين كبار الملاكين (١٦) .

وكان الفلاحون السوريون في زمن الاستعمار البيزنطي يؤدون الجزية (ضريبة الراس او النفس) والخراج (ضريبة الارض الزراعية) . وكانت الجزية (ضريبة الراس) مفروضة على جميع الفلاحين الذكور من سن ١٤ سنة الى سن ٦٥ سنة ، وعلى النساء من سن ١٢ سنة الى ٦٥ سنة (١٧) . ويقدم المؤرخ الفرنسي فرديناند لوت ادلة دامغة (من خلال المصادر المعاصرة) على فرض الجزية على الفلاحين السوريين قبل الفتح الاسلامي ، في حين اعفي منها سكان المدن من الارستقراطيين والتجار واصحاب الحرف الذين كان يؤدون الضريبة التجارية aurum negotiatorum وضريبة الحرف Chrysargyron . ويستخلص المؤرخ المذكور من المصادر المعاصرة ان الجزية قد اصبحت في سورية بعد القرن الرابع الميلادي وفقا على الفلاح السوري ، كما صارت علما على طبقة الفلاحين ، فلصقت بها من جراء هذه الضريبة وصمة اجتماعية injuria تدل على الصفار والهوان ، كما يتضح من العبارة التالية a plebeiae capitationis injuria (١٨) . كذلك كانت سمة للذل وعنوانا للوضاعة الاجتماعية الجزية المفروضة على الفلاحين العرب الخاضعين للاستعمار الفارسي الساساني في سواد العراق . وظلت الجزية مذلة في العصر الاسلامي ايضا « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . ويذكر كل من اليعقوبي والبلاذري ان الملك العربي الفساني جبلة بن الايهم لم يفرض أن يؤدي ضريبة الارض الزراعية (الخراج) ، لكنه انف من جزية الراس ، فقال لرسل

يزيد بن ابي سفيان (بعد معركة اليرموك) : « انما يؤدي الجزية العلوج (الفلاح الكولون) ، وانا رجل من العرب » (١٩) .

احتلت المؤسسة المالية « المؤسسة التي تنهب الشعوب » مكان الصدارة في نظام الادارة البيزنطية . وتتضمن اسفار يشوع العمودي مادة غنية ومتنوعة عن ثقل الضرائب التي فرضتها الحكومة البيزنطية على السكان السوريين في منطقة ما بين النهرين خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين . هذه الاسفار تذكر مرارا ضرائب الدولة التي اثقلت كاهل سكان المدن والارياف السورية على حد سواء ، كما انها تطلق على الضرائب النقدية الاسم اليوناني « سينتيليا » Cinteleia مدونا بحروف سريانية . كذلك يعطي القانون السوري (المترجم من اليونانية الى السريانية في الربع الاخير من القرن الخامس) معلومات هامة عن نظام الضرائب المطبق في الولايات البيزنطية السورية ، حيث تتحدث بعض مواده عن الضرائب المفروضة على الاملاك الزراعية ، التي حدد مقدارها حسب نوعية الاشجار المزروعة وخصوبة الارض . وبقيت نصوص « القانون السوري » كاملة في مخطوطين ، احدهما محفوظ في لندن ويعرف برمز (L. I, 121) ، والثاني محفوظ في روما ويعرف برمز (R. II, 151) (٢٠) .

وذكر في القانون السوري ان الارض قد مسحت وحددت في زمن الامبراطور البيزنطي ديوكلسيانوس (٢٨٤-٣٠٥) ، فصادقت السلطات البيزنطية على ذلك المسح . ويقوم هذا المسح على تقسيم الارض بحسب جودتها الى صنف اول وصنف ثانٍ وصنف ثالث ، او الى فئات تحدد بموجبها مساحة الارض او عدد الاشجار التي تدفع وحدة ضريبة محددة . لقد قسمت الاراضي السورية الى وحدات انتاجية أطلق على كل وحدة منها اسم « يوجوم » iugum . واليوجوم هي الوحدة الانتاجية التي يفرض عليها وحدة ضريبة محددة (نقدية او عينية او من الشكليات) . لكن الوحدة الانتاجية يمكن ان تشمل مساحة من الارض تزيد او تنقص ، حسب نوعيتها وحسب نوع او عدد اشجارها . وقد تقرر في ذلك المسح ما يلي :

١ - اذا كانت الارض المزروعة بالحبوب من الصنف الاول ، فان كل مساحة مقدارها ٢٠ يوجوم (فدان) ، التي تساوي ٤٠ بليترون ، تفرض عليها وحدة ضريبة واحدة محددة .

٢ - اذا كانت الارض المزروعة بالحبوب من الصنف الثاني ، فان كل مساحة مقدارها ٤٠ يوجوم (فدان) ، التي تساوي ٨٠ بليترون ، تفرض عليها وحدة ضريبة محددة (وهي تساوي الضريبة المفروضة على الارض من الصنف الاول المذكورة في البند الاول) .

٢ - اذا كانت الارض المزروعة بالحبوب من الصنف الثالث ، فان كل مساحة مقدارها ٦٠ يوجوم ، التي تساوي ١٢٠ بليترون ، تفرض عليها وحدة ضريبية واحدة محددة (وهي تساوي الضريبة المفروضة على الارض من الصنف الاول والصنف الثاني المذكورين في البندين الاول والثاني) .

هذه الاراضي المختلفة اصنافها ومساحاتها كانت تدفع ضرائب متساوية . وطبق مثل هذا التقسيم على الاراضي المزروعة باشجار الزيتون والكرمة . فكل ٢٢٥ شجرة زيتون من الصنف الاول فرضت عليها وحدة ضريبية محددة ، وهي تساوي الضريبة المفروضة على ٤٥٠ شجرة زيتون من الصنف الثاني ، كما تساوي الضريبة المفروضة على ارض مزروعة باشجار الكرمة مساحتها ٥ يوجوم التي تساوي ١٠ بليترون - اي ما يعادل ١٢٦٠٠ م^٢ .

اما الاراضي الجبلية ذات الطبيعة الوعرة ، فكانت تحتاج الى حساب خاص . كان موظفو الدولة المكلفون بوضع قوائم الضرائب يدعون فلاحين من مناطق جبلية مجاورة ويطلبون منهم تقدير انتاج تلك الاراضي الجبلية كي يحددوا الضريبة عليها حسب كمية الانتاج . كذلك خضعت للتقدير الاراضي غير المزروعة المعتبرة بمثابة مراعي للمواشي ، وفرضت عليها الضرائب التي تراوحت بين دينار وثلاثة دنانير عن مراعي كل قرية .

لتوضيح صورة المسح (التحديد والتحرير) الذي فرضت بموجبه الضرائب على الفلاحين السوريين في زمن الاستعمار البيزنطي لابد من مقارنة المقاييس الواردة في « القانون السوري » مع المقاييس المعاصرة . كانت الاراضي السورية في زمن الاستعمار الروماني - البيزنطي تقاس بالقصة (بالسريانية : كانجا) . والقصة تساوي ٨ اذرع . وكل ١٠٠ قصة مربعة تساوي بليترون واحد . وكل بليترون يساوي ٢٦٠ م^٢ (٢٦١) . اما اليوجوم فيساوي ٢ بليترون اي ٢٥٢٠ م^٢ ، كما يترجم عادة باسم « فدان » . وعلى هذا كان مسح الاراضي في القانون السوري على الشكل التالي :

١ - الارض المزروعة بالحبوب صنف اول : مساحتها ٢٠ يوجوم = ٤٠ بليترون = ٥٠٤٠٠ م^٢ .

٢ - الارض المزروعة بالحبوب صنف ثاني : مساحتها ٤٠ يوجوم = ٨٠ بليترون = ١٠٠٨٠٠ م^٢ .

٣ - الارض المزروعة بالحبوب صنف ثالث : مساحتها ٦٠ يوجوم = ١٢٠ بليترون = ٢٠١٢٠٠ م^٢ (٢٢) .

اما المسح الذي كان يتم على هذه الصورة ويسجل في قوائم المالية ، فكان يبقى ساري المفعول مدة خمسة عشر عاما التي كانت تعتبر وحدة زمنية كاملة (٢٣) . ان نظام الضرائب الذي فرض على الاراضي الزراعية بالشكل الذي اوردته القانون السوري ، او بشكل معدل الى حد ما ، قد بقي نافذا في الارياض السورية خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين . وفي بعض نسخ القانون السوري التي تعود الى فترات زمنية متأخرة (بعد القرن السابع) نجد ان الفقرة الخاصة بتحصيل الضريبة الزراعية اما مفقولة نهائيا ، او باقية على شكل اشارة موجزة . فعلى ما يبدو ، فقدت هذه الفقرة اهميتها نظرا لانتقال السيادة في سورية الى ايدي العرب المسلمين ، الذين ادخلوا بعض التعديلات على نظام الضرائب البيزنطي .

ولتحديد نوع الضريبة المفروضة على الاراضي الزراعية استخدمت في « القانون السوري » الكلمة اللاتينية « انونا » annona مكتوبة بأحرف سريانية ، وهي تعني ضريبة عينية او تقديم عيني للجيش (٢٤) . والاكثر احتمالا أن ضريبة «الانونا» (الخراج) كانت تؤخذ بشكل مختلط - أي نقدا ومحصولا عينيا ، اذ تشير الى ذلك احدي نصوص قوانين جستنيانوس الجديدة ، حيث تأتي على ذكر الضرائب العينية والنقدية معا (٢٥) .

كانت توجد في المدن السورية عنابر حكومية مخصصة لحفظ الحبوب . وتحدث اسفار يشوع العمودي عن وجود مثل هذه العنابر في كل من الرها وآمد ودارا (٢٦) . كانت الحنطة تؤخذ من العنابر لصنع الخبز واطعام الجنود ، او من أجل صنع الخبز الاضافي (الاحتياطي) وبيعه للشعب في زمن المجاعة . وكانت الحبوب والخمور واللحوم تجمع من الفلاحين واصحاب الاراضي كضريبة عينية ، باعتبار انها مواد غذائية يحتاجها الجيش بصورة دائمة . كان الجيش البيزنطي يحشد في المدن السورية الواقعة على الحدود مع الفرس في زمن السلم والحرب معا ، لذا فان احتواء هذا الجيش كان يحتاج الى مواد غذائية متنوعة . وعلى هذا اكدت قوانين الامبراطور تيودوسيوس الثاني (٤٠٨ - ٤٥٠) على تحصيل الضريبة العينية وحظرت استبدالها بالمال (٢٧) . وفي النصف الثاني من القرن الرابع صدر قانون بيزنطي ينص على الزام اصحاب الاراضي الزراعية بدفع الضريبة العينية (التي تشمل على الحبوب واللحوم والخمور وغيرها) ثلاث مرات في السنة (٢٨) . وهكذا كانت الضريبة العينية ، التي اطلق عليها اسم « انونا » annona ، هي الضريبة الرئيسية في الولايات البيزنطية السورية منذ القرن الرابع حتى القرن السابع . اما الضريبة النقدية فعرفت باسم « سينتيليا » Cintelesia ، ان كان ذلك في « القانون السوري » ، او في الاسفار التاريخية السورية .

كانت ضريبة الاراضي الزراعية تسدد في زمن الاستعمار الروماني ثلاث مرات في السنة : في اول كانون الثاني ، وفي اول ايار ، وفي اول ايلول . وبهذا الشكل كانت تسدد ايضا في القرن الخامس الميلادي ، حيث جاء في قانون الامبراطور انستاسيوس الصادر في سنة ٤٩٦ ما يلي : « ثلاث مرات تدفع عائداً بيت المال (ديموسيا) demosia : في اول كانون الثاني ، وفي اول ايار ، وفي نهاية العام (ايلول) » (٢٩) .

كان الفلاحون من فئة الكولون يقدمون لمالك الارض حصة عينية من الانتاج الزراعي لقاء استثمارهم الارض . وكانت الاراضي الزراعية (وخاصة المروية) تستثمر بالمنافسة ، نصف الانتاج للفلاح الكولون ، والنصف الاخر للمالك . والدليل على ان مثل هذا الشكل من الاستثمار كان معمولاً به في القرن الرابع الميلادي واضح من تشريعات تلك الحقبة التاريخية (٣٠) . وبالنسبة للقرن السادس تشير قوانين جستنيانوس الى ان الفلاحين الكولون كانوا يقدمون للمالكين ربع الارض مواداً عينية (in Speciebus) (٣١) . ونؤكد من ذلك في المصادر التاريخية المعاصرة التي تذكر ان كميات كبيرة من الحبوب كانت تتراكم لدى كبار الملاكين فيتجارون بها . وتشير أسفار يشوع العمودي الى المضاربة بتجارة الحبوب التي اتخذت ابعاداً غير معروفة من ذي قبل في فترة المجاعة التي عمت منطقة ما بين النهرين السورية في نهاية القرن الخامس الميلادي .

اعفى التشريع البيزنطي الاطباء والمعلمين من دفع الجزية (ضريبة الراس او النفس) . وهذا الاعفاء تكرر ذكره في « القانون السوري » ، حيث جاء فيه ما يلي : « يعفى الاطباء ومعلمو مختلف العلوم ، الموجودون في المدن والقرى ، من كافة أنواع الضرائب . فهم لا يدفعون ضريبة الراس (كيسيغريشاش كشاف الراس) ولا ضريبة الخريسار غروس (الضريبة التي يدفعها التجار والصناع) (٣٢ ا) . ان القانون السوري الذي يؤكد على اعفاء الاطباء والمعلمين الذين عاشوا في القرى ، انما يشير ضمناً الى ان الجزية (ضريبة الراس) كانت تؤخذ بالدرجة الاولى من السكان الذين عاشوا خارج المدن - من الفلاحين وسكان القرى عامة . وتشير اسفار يشوع العمودي الى فرض الجزية (ضريبة الرأس) على الفلاحين والقرويين في منطقة ما بين النهرين السورية في القرنين الخامس والسادس الميلاديين . وتذكر هذه الاسفار ان الحاكم البيزنطي (في سنة ٤٩٩ - ٥٠٠) سعى الى اعتصار الضريبة النقدية « سينتيليا » من سكان المنطقة التي أصيبت بالحقط واكل الجراد محاصيلها بواسطة السادة القرويين ، ولذا جمع هؤلاء « السادة القرويين » وعذبهم شر عذاب وابتزهم ايما ابتزاز . وارسل الحاكم المال الذي جمعه « الذهب » الى العاصمة ، قبل ان يتمكن « السادة القرويون » ان يطلبوا من الامبراطور اعفاءهم من دفع تلك الضريبة النقدية . لكن الامبراطور البخيل

انستاسيوس ابقى بحوزته النقود التي استلمها ولم يعدها الى دافعيها ، وكل ما فعله هو اصدار مرسوم باعقائهم من ضريبة الرأس في المستقبل (٣٢-ب) . لكن الفاء هذه الضريبة ، الذي بعث السرور في نفوس « السادة القرويين » (الملاكون المتوسطون) ، لم يستفد منه الفلاحون الكولون ، بل ظل هؤلاء يدفعونها لاسيادهم المالكين ، اذ تؤكد ذلك اسفار يشوع العمودي في وصفها احداث سنة ٥٠٥ (٣٣) .

كان الفلاحون الاحرار صفار الملاكين ، الذين لا يخضعون لاحد من كبار الملاكين ، يدفعون الضريبة النقدية والعينية (الجزية والخراج) الى موظفي المالية مباشرة دون وسيط . وكان يوجد في كل قرية شخص مسؤول عن جمع الضرائب من الفلاحين الاحرار (في الغالب شيخ القرية) وتسليمها الى جباة خزانة الدولة . اما تسديد الضرائب النقدية والعينية (الجزية والخراج) عن الفلاحين من فئة الكولون الذين يعملون بأراضي كبار الملاكين (الاقطاعيين) ، فكان يتم باشكال تختلف من عصر الى عصر . وفي الغالب كان الفلاحون الكولون المرتبطون بالارض يدفعون ضريبة الرأس وضريبة الارض (الجزية والخراج) عن طريق اسيادهم مالكي الارض ، الذين يجمعون الضرائب من فلاحهم الكولون مضاعفة ، ويعطونها لجباة الخزانة كما هي مدونة في سجلات المالية ، او منقوصة في اغلب الاحيان . ولنع تلاعب كبار الملاكين في تحصيل الضرائب المفروضة على الفلاحين الكولون ، جرت محاولات في عهد الامبراطور جستنيانوس الكبير لاقامة علاقات مباشرة بين الدولة والفلاحين الكولون ، يقوم من خلالها موظفو المالية بجمع الضرائب من الفلاحين الكولون أنفسهم ، دون الرجوع الى مالك الارض (٣٤) .

في عهد الامبراطور انستاسيوس الاول (٤٩١ - ٥١٨) جرى تغيير في نظام المالية ، اذ ابعدت مجالس المدن المحلية عن مهمة جمع الضرائب ، كما ابعد عن هذه المهمة الموظفون المسمون « كوريال » Curiales ، الذين كانوا مكلفين بجمع الضرائب المفروضة على سكان القرى التابعة للمدن ، في حين كلف بجباية الضرائب موظفون ماليون جدد يسمون « فنديسيس » Vindicec ويخضعون مباشرة للوالي البيزنطي في المنطقة الذي يحمل لقب « بريفتك بريتوريوم » Praefecti Praetorium . وأهم مصدر لدراسة هذه الاجراءات المالية الجديدة هو كتاب يوحنا ليدوس المسمى « دي ماجستراتيبوس » De magistratibus (٣٥) . وصاحب هذا الاصلاح المالي الجديد هو موظف سوري الاصل يدعى مارين ، الذي توصل الى رئاسة الادارة المالية في القسطنطينية ، ويذكره زكريا الميتيليني (اللطي) بأنه احد اقربائه (٣٦) . لكن هذا الاصلاح المالي ، الذي كان الهدف منه تحقيق مركزية الادارة المالية وجعلها بيد الوالي البيزنطي « بريفتك بريتوريوم » ، لم يخفف العبء المالي الثقيل عن الفلاحين .

فالمؤرخ يوحنا ليدوس يصف ذلك الاصلاح المالي بأنه كان مؤذيا ومضرا لسكان القرى العاملين في الزراعة ويقول : « اني اوجه كلماتي ضد مارين » (رئيس الادارة المالية) ، كما يذكر ان ذلك الاصلاح لم يستفد منه سوى الامبراطور انستاسيوس ، الذي كان حسب وصف المؤرخ « أغنى من الجميع ومعه مارين والمقربين منه » (٢٧) .

كذا يصف ايفاغريوس (في تاريخه الكنسي) ذلك الاصلاح المالي بأنه سلبي ويعتبره مضرا بمصلحة الفلاحين ، ذلك ان الموظفين الماليين الجدد « الفنديسيس » ، الذين حصلوا على مناصبهم على مبدأ « من يدفع اكثر » ، شرعوا يبتزون الضرائب من السكان بشكل رهيب . وفي هذا النص نرى ايفاغريوس يدافع عن مصالح الطبقات العاملة التي تدفع الضرائب لخزانة الدولة (٢٨) . وتحدث الكتابات الرسمية عن اهتمام الامبراطور انستاسيوس الاول (٤٩١ - ٥١٨) بالفلاحين وحرصه على اصدار القوانين التي تخفف من أعبائهم المالية . لكن هذا المديح الرسمي لا يتطابق بأي شكل من الاشكال مع واقع الحال (٢٩) .

تركت اسفار يشوع العمودي شهادة اخرى على اساليب الظلم وإبتزاز الضرائب التي مارسها السلطات البيزنطية الاستعمارية مع الفلاحين السوريين في منطقة ما بين النهرين . فاضافة الى ضريبة الراس وضريبة الارض « الجزية والخراج » ألزم الفلاحون الملاكون بدفع الضريبة عن الاملاك المجاورة التي هجرها اصحابها لسبب من الاسباب ، أو ماتوا دون ان يتركوا ورثة لهم ، وهذه الضريبة اطلق عليها اسم « ايببولي » Epibole (٣٠) . هناك بردية مصرية تتضمن شكوى من فرض السلطات الرومانية مثل هذا النوع من الضريبة الاضافية على الفلاحين المصريين في القرن الثاني الميلادي (٣١) . وفيما بعد انتقل هذا الاسلوب في فرض الضرائب الاضافية الى العصر البيزنطي وطبق في القرن السادس . ففي عهد الامبراطور جستنيانوس الاول (٥٢٧ - ٥٦٥) وصف المؤرخ المعاصر بروكوبوس (في كتابه : التاريخ السري) هذا الاجراء القسري بمثابة عبء ثقيل على الفلاحين الاحرار صفار الملاكين ، فقال : « لم يخجل جستنيانوس بخصوص الارض التي هجرها أصحابها ، ان كانوا من كبار الملاكين ، او من صفار الفلاحين (kurioi kai georgoi) الذين غادروا ارضهم هربا من ثقل الضرائب ، بل ألزم غيرهم من الفلاحين بدفع ضريبتها » . هذه الارض المهجورة agri deserti كانت تضم بصورة غير قانونية الى املاك احد الفلاحين الملاكين المجاورين ، فيحق له امتلاكها بشرط ان يدفع للخزانة الضريبة المترتبة عليها (٣٢) . ويعتبر الامر الاداري الذي اصدره الوالي البيزنطي « بريفكت بريتيوريوم » زوتيك في سنة ٥١١ - ٥١١ أول اشارة صريحة الى فرض ضريبة « ايببولي » في المهد البيزنطي (٣٣) . وهذا الاجراء الاداري لم يكن قانونا جديدا ، وانما كان استثناء من

القوانين النافذة . ولكن هذا الاستثناء عمم تطبيقه في الأراضي السورية ، كما كان مطبقا في مصر وشمال افريقيا العربية منذ امد بعيد . هذه الشهادات المدونة ، المذكورة اعلاه ، لها قيمة تاريخية كبيرة ، اذ انها تمكن الباحث من التعرف على الحكم البيزنطي التعسفي في سورية ، القائم على اضطهاد الفلاحين السوريين واعتصار عروقهم .

ه - تجارة الحبوب والمواد الغذائية في منطقة ما بين النهرين السورية .

تعطي الاسفار التاريخية السورية المدونة في القرنين الخامس والسادس تصورا واضحا عن تجارة الحبوب في منطقة ما بين النهرين السورية ، وعن اهتمام السلطات البيزنطية بجمع هذه المادة الغذائية وحفظها وتصنيعها خبزا لجنودها ولسكان المدن . كانت الضريبة المينية « الانونا » *annona* المفروضة على الأراضي الزراعية تجمع وتنقل من القرى الى اقرب مدينة مجاورة . فتحسب الحصص من المحاصيل وتعطى الوصولات الدالة على دفع الضريبة . ولحفظ هذه المواد الغذائية التي اصبحت تخص الدولة كانت توجد مستودعات وعناصر خاصة .

وتذكر الاسفار التاريخية السريانية التي تتحدث عن مدينة الرها (اديسا) السورية ان حاكم المدينة البيزنطي « الايغيمون » *igimon* كان مسؤولا عن تموين مدينته بالخبز الجاهز ، كما كانت تخضع لاوامره تعاونيات الخبازين ومستودعات الحبوب . ويستخدم يشوع العمودي في اسفاره السريانية المصطلح اليوناني « ابوثيتون » *apotheton* ، الذي يعني المستودعات واماكن حفظ مختلف المواد والسلع ، وبصورة خاصة الحبوب (٤٤) . واحيانا يستخدم العمودي مصطلحا آخر مركبا من كلمة يونانية وكلمة سريانية وهو « سيتيكادي ابورا » *Sitika de abura* اذ تعني كلمة « سيتيكوس » *Sitikos* اليونانية « المخصص للحبوب » كما تعني كلمة « ابورا » *abura* السريانية « الحبوب » . وبذا يدل المصطلح المذكور على مستودعات الحبوب المخصصة لصنع الخبز (٤٥) . اما زكريا الميتيليني ، الذي يتحدث عن اوامر الامبراطور انتاسيوس التي تنص على بناء مستودعات حكومية في كافة المدن . فيستخدم اصطلاح « هوريا سيكتابيليا امبلا » *Horrea spectabilia ampla* الذي يعني المستودع او المخزن الرائع والمشهور (٤٦) .

وكان الهدف من اوامر الامبراطور البيزنطي انتاسيوس الاول (٤٩١ - ٥١٨) ببناء مخازن الحبوب في مدن ما بين النهرين السورية هو زيادة القدرة الدفاعية لهذه المدن الواقعة قرب الحدود الفارسية ، حيث ان حصار مدينة آمد من قبل الفرس ،

الذي سبب الكثير من الآلام والمتاعب لسكانها نتيجة الجوع ، كان ما يزال حيا في ذاكرة المعاصرين . الى جانب الاهمية الكبيرة لوجود الاحتياطات الغذائية المخصصة لزيادة القدرة الدفاعية والصمود في وجه الاعداء ، فان بناء مخازن الحبوب الحكومية كان الهدف منه ايضا « أن يزيل العدا و يرسخ السلام » ، حسب قول يشوع العمودي (٤٧) ، الذي يقصد به تخفيف حدة التوتر بين الاغنياء والفقراء وتجنب الاضطرابات في حال فقدان القمح واحتكاره من قبل التجار وكبار الملاكين . ورغم ان الدولة كانت تخزن الحبوب الاحتياطية ، فان كمية كبيرة من الحبوب بقيت في مخازن كبار الملاكين الذين يؤجرون الارض للفلاحين الكولون مقابل حصولهم على حصة عينية من انتاجها . وكانت شروط الایجار مجحفة بحق هؤلاء الفلاحين ، الذين فرض عليهم احيانا ان يقدموا لصاحب الارض الحصة المتبقية لطعام اسرهم . وبما ان اجرة الارض كانت تسدد بتقديم حصة عينية من الانتاج ، فان كمية كبيرة من الحبوب كانت تصب في مخازن كبار الملاكين ، فيبيعونها في السوق المحلية ، او ينقلونها الى خارج حدود المنطقة ليجعلوا منها صفقة مربحة .

سعت السلطات البيزنطية الى تنظيم اسعار الحبوب وثبيتها في مستوى محدد ، فاصدرت القوانين اللازمة بخصوص هذا الامر . لكن تكرار صدور القوانين بهذا الخصوص يدل على عدم التزام المحتكرين بتطبيقها . وعلى هذا كان الهدف من بناء مخازن الحبوب الحكومية « أن يزيل العدا و يرسخ السلام » بين الاغنياء والفقراء . لكن تلك المخازن الحكومية لم يكن باستطاعتها دوما تأمين الخبز الرخيص للمواطنين الفقراء ، ولذا رفع الحرفيون والفلاحون الفقراء راية الكفاح ضد الاغنياء الذين يحتكرون تجارة الحبوب . والاسفار التاريخية لا تميز بين فئات الطبقة الكادحة في منطقة ما بين النهرين السورية ، بل تطلق عليها اسم « الفقراء » ، او « البسطاء » او « الضعفاء » ، وهؤلاء منهم من كان يعمل في المدينة ، ومنهم من كان يعمل في الريف . وتشير الاسفار التاريخية السورية (السريانية) الى المتاجرة بالحبوب وتهريبها ، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار قوت الشعب . لقد جاء في الاسفار المنسوبة الى زكريا الميتيليني (اللطي) ان اسقف مدينة آمد السورية « كان يحذر اغنياء المدينة قائلا لهم : في ايام الجوع وغزوات العرب (الموالين للفرس) والطاعون ، ينبغي عليهم الا ينقلوا الحبوب بعيدا ، لان ثمة حاجة لها في الداخل ، ويجب عليهم بيعها وتقديمها للمحتاجين . اما اذا نقلوها بعيدا (خارج الحدود) ، فمعنى ذلك انهم يصنعون احتياطيا للعدو (للشيطان ، حسب تعبير الكاتب) » (٤٨) . ويذكر يشوع العمودي ان في اثناء المجاعة ، كان هناك اناس مقتدرون لم يحتاجوا شيئا (٤٩) .

في عهد الامبراطور ديوكليسيانوس (٢٨٤ - ٣٠٦) ، الى جانب الضريبة المحددة على الاراضي الزراعية ، فرضت على الملاكين الكبار فريضة اضافية تدعى « انديكتيو »

وتقضى بتأمين الحبوب وبيعها حسب السعر المحدد المعلن . ان المصطلح اليوناني « سينوني » Sinone الذي يطابق المصطلح اللاتيني « إنديكديو » indictio ويعني « بيع الحبوب الإلزامي بأسعار محددة » قد بقي مستعملاً في بيزنطة حتى القرن الحادي عشر الميلادي . وترجم المؤرخ الروسي فاسيلفسكي هذا المصطلح « سينوني » على أنه ابتزاز أطلق عليه اسم « بيع الحبوب الإلزامي » (٥٠) . وقد أشار المؤرخ الروسي بانتشنكو إلى الوصف السلبي لقانون بيع الحبوب الإلزامي « سينوني » النواردي في « التاريخ السري » (الذي وضعه المؤرخ بروكوبوس في القرن السادس) ، كما أشار إلى وجود هذا القانون في شريعة الإمبراطور انستاسيوس الأول (٤٩١ - ٥١٨) (٥١) .

كانت الضرائب العينية « الانونا » annona مخصصة بالدرجة الأولى لاطعام الجيوش وتموين العاصمة البيزنطية . ولما كان قمح الخبز الذي تجمعه السلطات في مخازن الدولة لا يكفي لاطعام الجيوش في أوقات الحروب ، فقد اضطرت الحكومة البيزنطية أن تسن قانوناً يلزم كبار الملاكين ببيع القمح للدولة بأسعار مخفضة . إضافة إلى ذلك خشيت الحكومة من تمرد الكادحين الجائعين بسبب غلاء الحبوب ، لذا فرضت على كبار الملاكين بيع كمية محددة من الحبوب في السوق بأسعار رخيصة (٥٢) . ويجب النظر إلى شريعة انستاسيوس وشريعة جستنيانوس بمثابة تأكيد قانوني على بيع القمح الذي كان يجري بشكل إلزامي حسب تسعيرة الدولة . فمن بين قوانين جستنيانوس الثلاثة المتعلقة بهذا الموضوع يوجد اثنان باللغة اليونانية (٥٣) ، وهذا يدل على أنهما خصصا للولايات البيزنطية الجنوبية والشرقية ، ومنها سورية التي كانت اليونانية لغة رسمية فيها .

وتميز قوانين جستنيانوس بين تجارة الحبوب الحرة (حسب الرغبة الذاتية للبائع) ، وتجارة الحبوب حسب أوامر الإمبراطور . وترتبط تجارة الحبوب حسب أوامر الإمبراطور بدفع الضرائب المفروضة على الأملاك الزراعية ، إذ تعتبر فريضة على شكل ضريبة إضافية . وعلى هذا حددت القوانين كمية الحبوب التي يجب أن تباع بأسعار مخفضة حسب مساحة الأرض (الوحدات الانتاجية - الإيفوم -) التي بحوزة المالك ، وحسب عدد الفلاحين العاملين بأرضه (٥٤) . هذا ولم تستثن القوانين أحداً من هذا الالتزام على الإطلاق . وبموجب هذه القوانين ألزم المالك بتقديم كمية محددة من الحبوب لتباع بالسعر الرسمي السائد في المدينة . وكان الهدف من إلزام المالكين الكبار ببيع كمية معينة من الحبوب بالسعر الرسمي ، هو تأمين الخبز الرخيص لسكان المدينة من جهة ، وضمان تحصيل الضرائب النقدية من المالكين من جهة ثانية . وكانت تلك القوانين ، وهي تراعي مصالح الخزنة ، تشير إلى أن المال الذي يكسبه

الملاكون ثمن بيع الحبوب يجب أن يغطي بالدرجة الاولى ديونهم المالية للخزانة . وكان على المالك الذي يبيع الحبوب بالسعر المحدد ان يسدد مباشرة الضريبة النقدية المفروضة عليه وعلى « أهل بيته » . ويعني المشرع بعباراة « أهل بيته » جميع القاطنين والعاملين لدى صاحب العلاقة . وعند بيع الحبوب كان موظفو المالية يقتطعون من ثمنها مباشرة الضريبة النقدية المفروضة على المالك البائع . وهكذا كانت الاموال التي يكسبها المالك من بيع الحبوب بالسعر الرسمي يجب ان تسدد منها ديونه للخزانة بالعملة الذهبية . واذا كان المالك غير مدين للخزانة بشيء ، فلا يستطيع أحد ان يأخذ منه نقودا او يصادر حبوبه . هذه الفقرة الاخيرة من القانون تشير الى الوسائل التي كان يلجأ اليها موظفو المالية لتحصيل الضرائب . فهم يستغلون فرصة بيع المالك حبوبه ويطلبون منه في الحال دفع الضريبة النقدية المترتبة عليه وعلى « أهل بيته » . وبعد ان يسدد المالك ديونه ويحصل على براءة ذمة من الخزانة ، يصبح حرا في ان يبيع حبوبه المتبقية بالسعر الذي يريده . لكن قوانين جستنيانوس لم تسمح باكره المالك على بيع حبوبه اللازمة لطعام أهل بيته ، وانما فرضت عليه بيع الحبوب الفائضة عن الاستهلاك الشخصي (٥٥) .

جرت تجارة الحبوب في المدينة المحتاجة للقمح تحت اشراف مباشر من جانب حاكم المدينة ، وحسب الاسعار السائدة والمتعارف عليها في ذلك الزمان والمكان . ان قانون جستنيانوس ، اذ ينشد بالدرجة الاولى تحقيق مصالح الخزانة المالية ، كان يسعى للمحافظة على سعر الحبوب بالمستوى المتوسط ، الذي يطلق عليه اسم « السعر العادل » (٥٦) . وكانت اسعار الحبوب في السوق المحلية تسجل على لائحة وتعلق في مكان البيع . ولكن السعر لم يكن ثابتا دوما ، بل كان يتبدل من وقت لآخر بفعل جملة من الظروف . وفي الغالب كان تقرير الاسعار بأيدي كبار الملاكين الذين يتاجرون بالحبوب ، فهم يرفضون الاسعار ويخضعون السوق لرغباتهم . لقد ارتفعت اسعار الحبوب في الاوقات الحرجة الناجمة عن القحط . وحول هذا الموضوع يتحدث يشوع العمودي بالتفصيل . وكذا تحتوي الاسفار الكنسية من القرن الرابع شواهد كثيرة على صعوبة شراء قمح الدولة ذي السعر المخفض . فالتجار استغلوا المجاعة التي اجتاحت مصر في ذلك الحين واخذوا يبيعون الحنطة بسعر فاحش (٥٧) . وعلى هذا يواصل تشريع أنستاسيوس الاول (٤٩١ - ٥١٨) اقرار الفريضة القسرية لبيع الحبوب التي كانت مطبقة في ايام الامبراطور ديوكليسيانوس (٢٨٤ - ٣٠٥) . هناك مبررات للاعتقاد بان « السينوني » - بيع الحبوب الالزامي باسعار محددة - لم يكن فريضة دائمة ، وانما ألزم به ملاكو الاراضي في وقت الحاجة والضرورة ، وذلك بموجب أمر امبراطوري خاص . وفي هذه الحالة لم يستثن أحد من هذه الفريضة ، بل نفذها الملاكون الكبار والمتوسطون والصغار ، كل حسب

مساحة املاكه الزراعية . وهكذا كانت فريضة «السينوني» تفرض على الملاكين بمثابة ضريبة اضافية (٥٨) .

رغم إلزام الملاكين ببيع كمية معينة من الحبوب بالسعر الحكومي المحدد ، لم تتوفر لدى الدولة الحبوب الكافية لتلبية احتياجات الجيش وسكان المدن . وكان الملاكون الكبار يمارسون التجارة الحرة بالحبوب ويبيعونها بأسعار عالية ، مما يجعل هذه الحبوب صعبة المنال على سكان المدن ذوي الدخل المحدود . وتحدث المصادر التاريخية المعاصرة بصورة دائمة عن المضاربات وتضخم الاسعار على ايدي التجار الذين سيطروا على الاسواق وفرضوا الاسعار وفق ارادتهم . وحظرت احدى فقرات القانون الذي اصدره الامبراطور انستاسيوس (في الحقبة ما بين ٤٩١ - ٥٠٥) ارغام كبار الملاكين والتجار (الذين يملكون مخازن للحبوب في المدينة التي يقطنون فيها) على نقل الحبوب وغيرها من المواد الغذائية الى مدينة او مقاطعة اخرى ، دون استصدار امر امبراطوري خاص يسمح بذلك (٥٩) . ولكن في بعض الاحيان فرضت السلطات البيزنطية على الذين يملكون الحبوب الفائضة ان ينقلوا هذه الحبوب الى مدينة اخرى تعاني من الجوع . ويتحدث يشوع العمودي عن هذا الامر (في سنة ٥٠٤ - ٥٠٥) فيقول : « لاقى سكان الرها مختلف انواع العذاب حين كانوا ينقلون الحبوب الى آمد ، ولا يعلم احد بهذا الامر سوى اولئك الذين كانوا مكلفين بهذا العمل ، لان الكثيرين منهم لا قوا حتفهم مع حيواناتهم في الطريق » (٦٠) . في تلك الظروف صدرت اوامر حكومية بارغام اصحاب الحبوب على نقلها الى مدينة آمد التي أفرغها الفرس من المواد التموينية ، بعد ان انسحبوا منها واعادوها لبيزنطة . وهذه الفريضة القيت على كاهل سكان الرها الذين عانوا من المصاعب والاهوال في تنفيذها .

الى جانب تجارة الحبوب التي نظمتها السلطات البيزنطية ، تجدر الاشارة الى المكانة الكبيرة التي احتلها سوق الفلاحين والتجارة الصغيرة في المدن السورية الخاضعة للحكم البيزنطي . كان الفلاحون (بالسريانية : بلاحي) السوريون يجلبون الى المدينة القمح والشعير والحمص والعدس والخضراوات والثمار والنبيد والزبدة والبيض ، كما كان صيادو الارياف يجلبون لحم الصيد والطيور المصطادة . هذا النوع من التجارة الصغيرة وتجارة القطعة امتلك اهمية لا بأس بها في تبادل السلع بين المدينة والقرى المجاورة لها . وهذه التجارة الصغيرة في فترة حصار آمد هي التي امنت الغذاء للمحاصرين . فالفرس الذين يسيطرون على المدينة كانوا يسمحون لسكانها بالخروج الى السوق التي اقيمت بجوار اسوار المدينة فيجتمع فيها الفلاحون القادمون من القرى . هؤلاء الفلاحون كانوا يجلبون النبيد والقمح وغيره من المواد التموينية ، فيبيعونها للفرس ولسكان المدينة . واثيانا يسمح الفرس لبعض الفلاحين بالدخول

الى قلب المدينة . وحسب العادات والتقاليد الفارسية « الرائعة » لم يجرؤ أحد (من جنود الفرس) على اغتصاب شيء من القرويين ، الذين كانوا يبيعون كما يخلو لهم ويأخذون النقود والامتعة والاشياء من المدينة ، كما يجتمعون في السوق عندما يشاؤون (١١) . ولم يمارس هذه التجارة الصغيرة الفلاحون الاحرار فحسب ، بل كان يمارسها ايضا الفلاحون الكولون ، لان القوانين اقرت باعقائهم من دفع الضريبة النقدية « الخريसार غيروس » عن هذه التجارة (١٢) . وكانت هذه التجارة الصغيرة تجري بالمفرق وبنقود صغيرة ، كما كانت تؤمن المواد التموينية بأسعار رخيصة لسكان المدينة الفقراء من الحرفيين والعمال ، الذين لا يستطيعون الحصول سوى على كميات ضئيلة من هذه المواد .

تشير قوانين انستاسيوس الى الاشخاص الذين يكلفون بشراء الحبوب ونقلها من الريف الى المدينة لبيعها للسكان . وتنص هذه القوانين على ما يلي : « اذا برزت حاجة معينة في مدينة ما الى مستورد للحبوب « سيتونس » Sitones ، فيجب ان يكون اختياره حسب اقتراح اسقف هذه المدينة وكبار الملاكين فيها » (١٣) . ويجب ان يتم اختيار هذا الشخص المستورد للحبوب من بين الاشخاص الذين لهم خبرة طويلة في هذا العمل . وأشار القانون بشكل محدد الى ان مستوردي الحبوب يجب الا يتحملوا الاضرار الناجمة عن بيع الحبوب ، لان عملهم صعب وشاق بالاساس ، فكيف اذا رافقته الاضرار والخسائر . وعلى هذا يعتبر القانون ان الخسارة الناجمة عن بيع الحبوب والصعوبات المتعلقة بهذا العمل « ظلما » ، اذا ما تحملها المستورد نفسه . وهكذا نلاحظ ان رغبة السلطة في الدفاع عن مصالح التجار والملاكين الكبار قد وجدت انعكاسها في الحرص على ألا يتعرضوا للخسارة في الادخار والنقل والبيع ، وذلك لان عليهم ان يقدموا الحبوب بالسعر الرسمي المحدد والمعلن في السوق (١٤) . كان لا بد من المحافظة على معدل وسطي لاسعار الحبوب وعدم السماح للمستورد برفع ثمنها . لكن قوانين انستاسيوس تعود اكثر من مرة وفي فترات متلاحقة الى هذه المسألة ، الامر الذي يدل على ان هذه القوانين قد خرقت مرارا وتكرارا ، وكان من الصعوبة بمكان تنفيذها ، حيث يسيطر على السوق كبار التجار والملاكين الذين كانوا يفرضون الاسعار حسب مصالحهم الخاصة . بهذا الشكل كانت تجري تجارة الحبوب والمواد الغذائية في مدن منطقة ما بين النهرين السورية في نهاية القرن الخامس ومطلع القرن السادس الميلادي .

كانت مسألة الاسعار على علاقة مباشرة مع التجارة . وتقدم اسفار يشوع العمودي السورية (السريانية) جملة من المعطيات حول هذا الموضوع الهام . تشير هذه الاسفار الى التجاهل الكامل لمصالح الطبقات الفقيرة المستقلة من جانب الحكومة

البيزنطية المستعمرة ، لا سيما في سنوات القحط والجوع والطاعون التي شهدتها منطقة ما بين النهرين السورية . فالجوع الذي جاء نتيجة ابتزاز الحكومة للضرائب وقدم الجراد والجفاف المتكرر والقحط ، قد شمل هذه المنطقة بكاملها في السنوات ٥٠٠ - ٥٠٢ . ونتيجة ذلك باع الفلاحون السوريون امتعتهم ومواشيهم بنصف ثمنها ورحلوا الى مناطق اخرى في الشمال والغرب . لم يبق في القرى السورية سوى النساء والاطفال والشيوخ والمرضى ، الذين يطاردهم الجوع في تلك القرى التي لم يكن فيها لسد الرمق سوى الحشائش المرة . راح سكان القرى يجوبون المدن ، وهناك كان مصيرهم التسول والمرض والجوع ، وبالتالي الموت . كان هؤلاء الفلاحون يتسكعون في شوارع الرها وساحاتها طالبين لقمة العيش من المحسنين ، لكن هذه اللقمة لم تتوفر لهم ولم يقدمها احد . ومع تقدم الزمن - يقول يشوع العمودي - كانت الاسعار تتصاعد ، فتزايد معها آلام الجوع الذي اخذ يهدد حياة الناس اكثر فأكثر . « كل شيء لا يؤكل كان رخيصا . الالبسة ولوازم البيت كانت تباع بنصف او بثلث ثمنها . وحتى هذه الاشياء لم تكن كافية لتطعم اصحابها بسبب السعر الباهظ للخبز » (١٥) .

اضافة الى ارتفاع اسعار الحبوب ، ينقل الينا يشوع العمودي موضوعا اخر ، وهو ان افران المدن السورية في منطقة ما بين النهرين لم تعد قادرة على تأمين احتياجات سكانها من الخبز ، بسبب هجرة الفلاحين الى المدن للحصول على لقمة العيش . يقول المؤرخ السوري المذكور : « في سنة ٦٩٩ - ٥٠٠ غادر الوالي البيزنطي (الياغيمون) مدينة الرها وذهب الى القسطنطينية ، بعد ان اتاب عنه شخصا يدعى يوسف ليدبر شؤون المدينة . وحينما رأى يوسف ان الخبازين المختصين غير قادرين على صنع ما يكفي من الخبز لتغطية السوق ، بسبب العدد الكبير من سكان القرى الذين ملأوا المدينة ، ولانه لم يعد لدى الفقراء قمحا في بيوتهم ، عندئذ امر يوسف ان يعطى القمح لكل من يتعهد بصنع الخبز وبيعه في السوق . وهكذا جاءت النساء اليهوديات ، فأعطاهن يوسف القمح من مخازن الدولة ، فشرعن يصنعن الخبز للسوق » (١٦) . يتضح من النص السابق ان صنع الخبز وبيعه في السوق لم يكن بمقدور أي فرد كان ، وانما كان يقوم بهذا العمل الخبازون المختصون الذين كانوا منظمين في جمعيات حرفية تعاونية . ولم تكن تعاونيات الخبازين قادرة ان تؤمن متطلبات مدينة الرها السورية التي أصبحت تفص بالقرويين في زمن المجاعة . وعلاوة على ذلك « لم يبق لدى الفقراء قمحا في بيوتهم » ، وهذا يعني ان الفقراء كانوا عادة يحتفظون بالحبوب ويصنعون خبزهم الخاص في منازلهم . غير انهم في زمن المجاعة لم يكونوا يملكون القمح ، ولذا اضطروا الى شراء الخبز من السوق . تتحدث القوانين النافذة في الامبراطورية البيزنطية عن اسعار الحبوب السائدة في المدن السورية . وكانت هذه القوانين معنية بالا تكون اسعار الحبوب مرتفعة . ففي الاحوال العادية كان الخبازون المختصون

يشترون الحبوب ويطحنونها ، ثم يصنعون الخبز وبيعه في السوق . وكان يتبدل سعر الخبز حسب السعر الموضوع على الحبوب ، وذلك كي يبقى للخبازين المختصين ربح معين ثابت (٦٧) . وفي اوقات المجاعة العvisية اتخذت الحكومة اجراءات وتدابير اخرى ، كتقديم القمح الحكومي « المدعوم » للنساء اللواتي يستطعن صنع الخبز وبيعه في السوق . وفي الوقت نفسه ظلت جمعية الخبازين المختصين تصنع الخبز من احتياطي الدولة ، الذي كان ارخص من الحبوب التي يبيعها التجار في السوق الحرة .

ويعتبر يشوع العمودي غلاء المعيشة (في منطقة ما بين النهرين السورية) شرا كبيرا ، شأنه شأن الطاعون ، فيقول : « . . كان الفقراء بأمر الحاجة للقوت ، لكن المال لم يكن متوفرا بين ايديهم كي يشتروا الخبز . كانوا يتسكعون في شوارع المدينة (الرها) وساحاتها وحدائقها وبيوتها ، طالبين قطعة من الخبز ، فلم يلب احد طلبهم ، لان الخبز لم يكن متوفرا في تلك البيوت . والقروش التي يطلبها الجياع كانت تصرف في شراء بعض الخضراوات التي تؤكل نيئة في الحال . وفي الوقت ذاته اخذ الطاعون الى جانب الجوع يستشري في المدينة ويهلك السكان » (٦٨) . ويذكر يشوع العمودي أيضا ان حاكم الرها ديموسفينوس قد توجه في سنة ٥٠٠ - ٥٠١ الى الامبراطور البيزنطي وابلغه عن هذه المصائب التي حلت بمدينة ، فقدم له الامبراطور ذهباً غير قليل لتوزيعه على الفقراء (٦٩) . ولكن حاكم الرها لم يوزع المال على الفقراء ، بل راح يوزع عليهم الخبز بقيمة هذا المال . لقد أمر أن تعلق في اعناق الفقراء اختام فضية ، وان يعطى لكل واحد منهم لتر من الخبز في اليوم (٧٠) . وفتح الحاكم سجلات خاصة لهؤلاء الفقراء الذين كان يوزع عليهم الخبز يوميا . يزن لتر الخبز ٣٠٠ غرام تقريبا ويعتبر رزقا للجائع . لكن هذا الرزق كان يعطى للقليلين من الجياع على شكل مقدمة أو هدية ، كما كان يصنع على حساب النقود التي قدمها الامبراطور انستاسيوس الاول لحاكم مدينة الرها السورية .

كان الفلاحون المهاجرون من القرى الى المدينة جياعا ولا مأوى لهم ، فينامون في الاروقة والساحات والشوارع . وقد لاقى الكثيرون منهم حتفهم جوعا . ففي كل زاوية كان الاطفال يبكون ويصرخون ، ولا حياة لمن تنادي ، لان امهاتهم القين بهم ولم يعدن (٧١) . وكان الطاعون « الموت الرهيب » يسير جنبا الى جنب مع الجوع . وبما انه كان من الصعب ايجاد مكان لوضع المرضى فيه ، فقد تم ترتيب مكان بمثابة مستوصف بجانب الابنية المحاذية لمعبد الرها الكبير . ففي الكنيسة القديمة الواقعة قرب الحمامات الشتوية فرش القش والحصر بأمر من الحاكم ، وارسل الى هناك الكثيرون من الناس ليستلقوا عليها دون ان ينهضوا . كذلك اقام وجهاء المدينة وجنود بيزنطة ملاجئ صالحة للنوم ، لكن تلك الملاجئ كانت دون الحاجة المطلوبة . ولقد

أجبر عدد كبير من الفقراء المرضى القادمين من القرى على الذهاب الى تلك الملاجئ . وكثر هؤلاء الفلاحون الفقراء في مدينة الرها ، بعد ان وصلت اليهم شائعات مفادها ان المدينة تستقبل الجوع والمرض . وتفاقم الامر حتى ان الحمام الذي كان قرب معبد الرسل قد شغل من قبل هؤلاء المرضى . هلك العديد من أبناء الشعب ، لان الطاعون قد استشرى في كل مكان . والقيت مسؤولية دفن الموتى من الفقراء على عاتق الحرفيين ورهبان الاديرة . ويذكر يشوع العمودي ان سكان الرها أثناء وباء الطاعون لم يتمكنوا من نقل الموتى الكثيرين ودفنهم ، فساعدتهم في ذلك رهبان الدير الذين كانوا ينقلون الموتى الى المستوصف ومن هناك الى الدفن (٧٢) . في البداية كانوا يضعون الموتى في مدافن المعابد . وفيما بعد فتحو المدافن الحجرية القديمة بالقرب من معبد مار كانون ودفنوا فيها . ومنذ مطلع تشرين الثاني حتى اذار السنة ٥٠١ كانت نسبة الوفيات عالية جدا . واستشرى الطاعون في سكان المدينة في شهر نيسان ، فكانوا ينقلون من الرها اعدادا كثيرة من الجثث ثم يستطع احد تقرير عددها (٧٣) . لقد داهم الموت جميع المناطق السورية من نصيبين (بجوار القامشلي) حتى انطاكية - أي من نهر دجلة حتى البحر الابيض المتوسط . وامام هذا الوباء (الطاعون) القاتل وقفت الحكومة البيزنطية عاجزة تماما ، كما وقفت عاجزة امام المجاعة ، اذ لم تقدم سوى الحد الأدنى من العون ، الذي اقتصر على تقديم المأوى والقبور . وكان الاغنياء كماداتهم ، يهربون من وباء الطاعون ويختبئون في مزارعهم وقصورهم المحاطة بالاسوار تجنبا لخطر العدوى . وتكرر الوباء اكثر من مرة في القرنين السادس والسابع ، فعاش سكان الرها في تلك الحقبة تحت وطأة التهديد بالموت السريع من مرض الطاعون .

وفي اثناء فترة المجاعة (في السنوات ٥٠٠ - ٥٠٢) ، كما في اثناء موجة الطاعون ، كانت المساعدات التي قدمتها الحكومة البيزنطية للسكان السوريين الفقراء في حدودها الدنيا . وتشير اسفار يشوع العمودي الى ان المساعدات المالية وزعت دون تمييز بين الفقراء والاغنياء ، فلم يؤخذ بعين الاعتبار الفقراء المحتاجون بالفعل . يقول يشوع العمودي : ان الخصي اوريك المكلف من قبل الامبراطور انستاسيوس بتقديم المساعدة المالية للسكان السوريين في منطقة ما بين النهرين ، قد قام بتوزيع « الدينار تلو الدينار » في مدينة آمد . ومن هناك توجه الى الرها ، فأعطى لكل امرأة رغبت بالمساعدة تريميسونا واحدا ، ولكل طفل زوزي (قطعة نقدية صغيرة) . وهكذا حصلت كل النساء تقريبا على المال - النساء المحتاجات وغير المحتاجات (٧٤) .

وتذكر اسفار يشوع العمودي أيضا اسعار المواد الغذائية خلال مجموعة من السنوات ، كما تكررنا بصورة منتظمة بالنسبة للقمح والشعير . وتعود اغلبية الاسعار الواردة في هذه الاسفار السريانية الى عصر المجاعة في منطقة ما بين النهرين السورية .

ولكن قسما من المعلومات يعود الى فترة لم تكن المنطقة تعاني خلالها من المجاعة ، وفي هذه الحالة تعطي تصورا عن الاسعار الطبيعية . وطالبت قوانين جستنيانوس ان تكون تجارة الحبوب حسب الاسعار السائدة في حينها في المنطقة . لكن الاسعار لم تكن ثابتة ولا يمكن ان تكون ، بل كانت تتبدل حسب اوقات السنة والظروف المحلية الملائمة وغير الملائمة .

منذ القرن الرابع الميلادي انتقلت التجارة الى التعامل بالنقد الذهبي ، بينما اصبحت الفضة عملة نادرة الاستعمال . وفي القرن الخامس كان المؤرخ السوري يستبدل كلمة « المال » بكلمة « الذهب » . وازدادت الحاجة الى هذا المعدن الثمين من اجل سك النقود ، في حين هبط استخراجه بصورة تدريجية (٧٥) . بدفع الذهب ابعدت كل من بيزنطة وايران بعض القبائل البربرية عن حدودها الشمالية . كذلك لعب تصدير الذهب الى الشرق دورا هاما في شراء المواد الشرقية الفاخرة . ان النظام النقدي الذي كان سائدا في عصر الامبراطور انستاسيوس (٤٩١-٥١٨) والاصلاح الذي ادخله على النقد يعكسان الوضع المالي العام . لقد سك اسلافه مجموعة من النقود المختلفة ، فصارت مادة للمضاربة في السوق السوداء . ولكن اصلاح النقد في سنة ٤٩٧ قد حفظ قيمة الليرة الذهبية (السوليدوس) . ومن اجل الحسابات الصغيرة ضرب نقد برونزي فاكثسب تداولا واسعا في الاسواق . كانت الضرائب تسدد فقط بالمعدن الثمين - بالذهب وبالفضة - . ولكن النقد الفضي في القرن الخامس كان نادرا نسبيا (٧٦) . وعلى هذا صارت الضريبة النقدية تدفع بصورة كاملة تقريبا بالعملة الذهبية . وكل معدن كان له نظامه الخاص المستقل ، فالفضة لا تغطي الذهب ، كما لا يغطي النحاس الفضة (٧٧) .

في القرن السادس الميلادي كانت الليرة الذهبية (السوليدوس) تعادل ٦٠٠٠ نوموس من البرونز . ولتحديد قيمة النقد وضعت عليه شارات معينة . فأكبر قطعة نقدية برونزية في عصر انستاسيوس التي كانت تزن من ١٠ - ١٦ غ وتساوي ٤٠ نوموس كتب عليها رقم ٤٠ . أما القطع النقدية الاقل وزنا فقد كتب عليها رقم ٢٠ او ١٠ او ٥ او ١ نوموس . واختصر اسم النوموس Nummus على القطع النقدية بحرفي ن.م. N.M. (٧٨) . واصغر قطعة نقدية برونزية هي النوموس الواحد الذي يزن اقل من غرام . الى جانب الليرة الذهبية والنقود البرونزية كانت هناك نقود فضية تسمى باليونانية « كيراتيون » keration وباللاتينية « سيليكوا » Siliqua ، وهي تساوي ١/٢٤ من الليرة الذهبية (السوليدوس) . في عهد الامبراطور زينون (سلف استاسيوس) كان الملياريس الفضي يزن ٤٠.٥ غ ، والكيراتيون يزن ٢.٦ غ . وكانت هذه القطع النقدية الفضية نادرة ، بينما كثيرا ما تصادف نقود بقيمة نصف

كيراتيون بوزن ١ر٤٢ - ١ر٢٨ غ . وكانت النقود الذهبية والفضية تسك في القسطنطينية ورافينا ، أما بعد اصلاح النقد الذي جرى في عهد الامبراطور انستاسيوس (في سنة ٤٩٧) فقد اصبحت النقود تسك في مدن كثيرة . وكانت اماكن سك العملات الفضية القريبة من منطقة ما بين النهرين السورية هي المدن التالية : إفس ، ايسورية ، نيكوميديّة ، انطاكية (٧٩) .

وتحسب اسفار يشوع العمودي السورية ثمن الحبوب بالقطعة النقدية التي يطلق عليها اسم « الدينار » . لقد بقيت اسماء القطع النقدية على ما كانت عليه مدة طويلة ، رغم تبدل قيمتها وسكها . وحافظ السوريون ايضا على التسمية القديمة للدينار ، وهم يقصدون به الليرة الذهبية البيزنطية (السوليدوس) . وهذه التسمية تصادف في اسفار يشوع العمودي وغيرها من الاسفار السورية (٨٠) . وتذكر اسفار زكريا الميتيليني (الملطي) السورية اسم « الكيراتيون » في ترجمة غالينوس الى السريانية ، التي قام بها الطبيب السوري سرجيوس (من راس العين) في القرن السادس الميلادي . وهكذا استعمل السوريون النقود البيزنطية مستخدمين اما تسمياتها اليونانية « كيراتيون » ، « نوموس » ، او تسمياتها السورية القديمة ، كالدينار على سبيل المثال .

والاسفار السورية (السريانية) عندما تذكر ثمن الحبوب تنطلق من القطعة النقدية وتشير الى كمية الحبوب التي ابتيعت بها في ذلك الزمن . وهذه طريقة عامة في الحسابات استعملت في الامبراطورية البيزنطية كلها على امتداد قرون عديدة . فالحبوب في مصر كانت تقاس بالارتاب ، وفي سورية بالمد . وهناك الكثير من النعوت للمد (كبير ، صغير ، بحري ، قيصري ، وغيرها) . وهذه النعوت تشير الى غياب الوحدة النمطية في المعايير والكميات ، فهي تختلف من مكان الى مكان ، ومن زمان الى زمان (٨١) . ولا يوجد حتى يومنا هذا تحديد دقيق لقياس المد من الحبوب . كذلك من الصعب وضع تناسب دقيق بين المد السوري والارتاب المصري ، لكن الارتاب يساوي ٢ - ٣ مد تقريبا (٨٢) .

يذكر يشوع العمودي (في سنة ٤٩٤ - ٤٩٥) الاسعار التالية للحبوب في مدينة الرها السورية فيقول : « في هذا الوقت ، كان كل ٣ مد من القمح يباع في الرها بدينار واحد ، وكل ٥ مد من الشعير يباع بدينار ايضا (٨٣) . وكان الدينار ، او بالاحرى السوليدوس الذهبي ، يساوي ٢٤ كيراتيون فضي ، وبالتالي كان ثمن المد الواحد من

القمح ٨ر. كيراتيون ، وثمن المد الواحد من الشعير ٤٨ر. كيراتيون ، وهذا السعر طبيعي جدا بالنسبة للقرن الخامس الميلادي . وفيما بعد يتحدث يشوع العمودي عن غلاء المعيشة ويصف المجاعة وارتفاع الاسعار . في سنة ٤٩٤ - ٤٩٥ قدم اسعارا طبيعية للقمح والشعير . أما في سنة ٤٩٩ - ٥٠٠ فقد حلت الكوارث التي ادت الى حدوث المجاعة (٨٤) . في البدء ظهرت اعداد كبيرة من الجراد في مرحلة الزحف (قبل تكون الاجنحة) ، فاكلت الزرع وكل النباتات الاخرى في اماكن عديدة من منطقة ما بين النهرين : اروبا ، تلة ، رأس العين ، الرها . وظهرت عواقب هذا الامر في الحال : في شهر نيسان من سنة ٥٠٠ اخذ يتصاعد سعر الحبوب ، فصار كل ٤ مد من القمح يباع بدينار واحد (في السابق كان كل ٣٠ مد من القمح يباع بدينار واحد) . وفي حزيران وتموز من سنة ٥٠٠ حرم سكان هذه المناطق من كل ما هو ضروري للحياة، مما اضطرهم للتسول (٨٥) .

ويذكر يشوع العمودي ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاخرى فيقول : كانت محاصيل البقوليات - الحمص والعدس والفول - تباع بالكابا (الكابا مكيال صغير استخدمه الاشوريون والبابليون والكنعانيون ، وذكره فيلون الاسكندري ، كما اعتبره ابيفانيوس القبرصي ١/٤ أو ١/٥ من المد ، أما المد المزدوج فيساوي ٨ كابا) (٨٦) . ففي زمن المجاعة والقحط في منطقة ما بين النهرين السورية كانت الكابا الواحدة من الفول تباع بمبلغ ٤٠٠ نوموس برونزي ، والكابا الواحدة من الحمص تباع بمبلغ ٥٠٠ نوموس . ويمكن من خلال سعر الاتراب الواحد من العدس في الظروف الطبيعية ، الذي كان يباع بمبلغ ٣ كيراتيون ، الحكم على الحد الذي وصل اليه ارتفاع اسعار الحبوب في زمن المجاعة (الارتاب = ٣ مد = ٢٤ كابا ، السوليدوس الذهبي = ٢٤ كيراتيون فضي = ٦٠٠ نوموس برونزي) . أما اللحم فكان ارخص مادة غذائية في السوق . لم تكن الاعشاب متوفرة لاطعام المواشي ، حيث ابادها الجراد . ولذا اخذ الناس يذبحون المواشي ، فكثر اللحم واصبح رخيصا . ويتابع يشوع العمودي حديثه قائلا : « ان السنة التي تلت سنة ٥٠٠ - ٥٠١ لم تجلب الراحة والهدوء للسكان ، بل اخذ الجوع يزداد في القرى والمدن . فكل من بقي في القرى راح يأكل العشب المر ، وبعضهم يطبخ حصرم العنب ويتناوله غذاء . وفي شهر شباط من سنة ٥٠١ ازداد الغلاء تصاعدا والطاعون استشرأ . بالنسبة للقمح فقد بيعت كل ١٣ كابا بدينار واحد (ليرة ذهبية ، سوليدوس) . أما الشعير فقد بيعت كل ١٨ كابا بدينار واحد . وبيع ليتر اللحم بمبلغ ١٠٠ نوموس (الليتر = ٣٠٠ غ) ، والبيضة بمبلغ ٤٠ نوموس . وعلى العموم كان كل ما يؤكل غالي الثمن » (٨٧) .

لم يخفف محصول تلك السنة من وطأة غلاء المعيشة الا بقدر ضئيل ، لان القمح الجديد في حزيران وتموز من سنة ٥٠١ قد بيع بعد الحصاد بدينار واحد لكل ٥ مد . « لم تتحقق آمالنا » - هكذا كتب يشوع العمودي - على اعتبار أن التخلص من غلاء المعيشة لم يتحقق . في شباط السنة ٥٠١ بيع القمح بمكيال صغير (بالكابا) . وبعد الحصاد فقط اصبح البيع بالمد (المد المزدوج = ٨ كابا) . غير أن سعر القمح كان غاليا جدا ، بالمقارنة مع السعر الطبيعي . فكل ٥ مد من القمح بيعت بدينار ، بينما في الاحوال الطبيعية بيعت كل ٣٠ مد من القمح بدينار واحد .

في السنة التالية ٥٠١ - ٥٠٢ كان محصول العنب وافرا . وكان العنب والخمر يمثلان عنصرا ضروريا في التغذية بالنسبة لكافة فئات الشعب ، كما يمتلكان اهمية كبيرة في الانتاج الزراعي . في تلك السنة بيع انتاج الخمر من المكبس مباشرة « ٢٥ مكيال بدينار واحد » . كانت كروم العنب تطعم الفقراء بفضل وفرة العنب المجفف (الزبيب) . وكان الزبيب في تلك السنة أكثر من العنب الطازج الصالح للعكس ، لان ريحا جافة هبت في فترة النضوج فجففت كمية كبيرة من العناقيد (٨٨) . ٢٥ مكيال من الخمر بيعت بدينار واحد ، وهذا السعر ارخص بكثير مما كان عليه في السنة الماضية، حيث كانت كل ٦ مكايل تباع بدينار واحد . لكن اسعار الحبوب في تلك السنة (٥٠٢) استمرت بالصعود ، فبيعت كل ٤ مد من القمح بدينار ، وكل ٦ مد من الشعير بدينار . ويقول يشوع العمودي : « ان العنب المجفف (الزبيب) وحده هو الذي اطعم الفقراء وابعدهم عن خطر الموت جوعا » . لم تتحقق الامال المعلقة على محصول تلك السنة ، لان ريحا جافة هبت ثلاثة ايام في شهر ايار من سنة ٥٠٢ ، فسببت هلاك الكثير من المساحات المزروعة بالحبوب .

وأورد يشوع العمودي موضوعا يثير الاهتمام ، دون أن يدرك هو المعنى الحقيقي لهذا الموضوع . ففي سنة ٥٠١-٥٠٢ امر الامبراطور انستاسيوس بالغاء الاحتفالات بالعيد الوثني في ايار ، هذا العيد الذي كان الكثيرون من الناس يتجمعون في مدينة الرها للاحتفال به عدة ايام . وقد عبر يشوع العمودي (الكاهن المسيحي) عن استيائه من الاحتفال بالعيد الوثني ، لكنه تمكن من اعطائه وصفا دقيقا حيا (٨٩) . فهو يعتقد ان البواعث الشريفة التي دفعت الامبراطور على الغاء الاحتفال بالعيد والرقص ومظاهر الخلاعة ، قد كوفئت بهبوط اسعار القمح . فبعد ثلاثين يوما صارت كل ١٢ مد من القمح تباع بدينار واحد ، وكل ٢٢ مد من الشعير تباع بدينار واحد ايضا . ومن المحتمل ان يكون هذا الهبوط المؤقت في اسعار القمح مرتبطا بالغاء العيد الوثني ، الذي كان الكثيرون من الناس يلتقون خلاله في المدينة ، فتنشط التجارة فيها وتتوارد اليها الاموال . وبما ان الامال قد تلاشت بخصوص مبيعات الاعياد الوثنية في المدن ، فان

تجار الحبوب وملكي الاراضي قد وجدوا أنفسهم مضطرين لتخفيض اسعار القمح والشعير ، وربما فضلوا بيعه عن البيادر ، بغية توفير اجور النقل والتخزين في المدن، التي تضاف عادة على سعر الحبوب . ومن المحتمل ايضا ان يكون انخفاض سعر العنب والنبذ ، نتيجة الموسم الجيد ، قد اثر في انخفاض سعر الحبوب .

وفي سنة ٥٠٤ - ٥٠٥ يتحدث يشوع العمودي للمرة الاخيرة عن أسعار الحبوب يقول : « قبل هذه السنة كانت كل ٤ مد من القمح تباع بدينار ، وكل ٦ مد من الشعير تباع بدينار ، وكل ميكالين من الخمر بدينار . اما بعد الموسم الجديد فصارت كل ٦ مد من القمح تباع بدينار ، وكل ١٠ مد من الشعير تباع بدينار » . وهكذا في سنة ٥٠٤ - ٥٠٥ أصبح بالدينار الواحد يمكن شراء ١/٢ كمية القمح التي كانت تشتري بالدينار في سنة ٤٩٤ - ٤٩٥ ، حينما كانت الاسعار طبيعية . وهذا يعني ان اسعار الحبوب قد ارتفعت خمسة اضعاف عما كانت عليه في الاحوال العادية . وسبب هذا الغلاء الفاحش الذي استمر من سنة ٥٠٠ حتى ٥٠٥ هو القحط المتكرر الذي اصاب منطقة ما بين النهرين السورية . اضاف الى ذلك ، فان الخلل الذي اصاب الاقنية بسبب الاهمال قد اضر بنظام الري في كثير من القرى . وساهمت في المجاعة وارتفاع الاسعار ايضا بعض الكوارث الطبيعية الاخرى ، ومنها هجمات الجراد العديدة ، والرياح الصحراوية المحرقة التي سببت اليأس للثمار والحبوب وافضت الى الجذب والقحط . لكن ارتفاع الاسعار ارتبط بالدرجة الاولى بسيطرة كبار التجار والملاكين على السوق المحلية لتجارة الحبوب . فالاسعار التي يذكرها يشوع العمودي عالية لدرجة انها يجب ان تعود الى بيع الحبوب من قبل التجار . من المحتمل ان الخبز الجاهز الذي كانت تصنعه مخازن المدينة تحت اشراف الحاكم البيزنطي كان يباع حسب الاسعار الحكومية المحددة ، ولكن حتى هذه الاسعار كانت ثقيلة بالنسبة للفقراء . هذا ولم يذكر يشوع العمودي شيئا ذا قيمة عن الاسعار الحكومية الموضوعة على الحبوب والخبز .

وهكذا يقدم تحليل اسعار يشوع العمودي السريانية جملة من الحقائق التي تكشف نظام الادارة البيزنطية في سورية ، ومشكلات العلاقات الزراعية ، ونشاط التعاونيات الحرفية في المدن ، والعلاقات التجارية الواسعة ، واخيرا تازم الصراع الطبقي في ظروف الجوع والحرب وابتزاز الضرائب الفاحش . كل هذه المعلومات الحية الساطعة تشهد على وجود ثلاث مؤسسات في الدولة البيزنطية وهي .

١ - المؤسسة المالية ، او المؤسسة المختصة بنهب شعبها .

- ٢ - المؤسسة العسكرية ، او المؤسسة المختصة بنهب الشعوب المجاورة .
- ٣ - مؤسسة الاشغال والخدمات العامة .

وكانت المؤسسة المالية اكثر هذه المؤسسات عملا ، فبفضلها تحولت الدولة البيزنطية الى آلة عملاقة تمتص خيرات رعاياها . اما النتائج فكانت الظلم والفقر والجوع والموت واحتدام الصراع الطبقي . هذه الامور تحدثت عنها الاسفار التاريخية للمسورية (السريانية) بكل بساطة ووضوح .



- (١) يشوع العمودي ، طبعة رايت الانكليزية ، فقرة ٤٥ ، ص. ٤ .
- (٢) Payne, Smith, *Thesaurus Syriacus*, t. II, cc. 3147-3151.
- (٣) *Ibidem*, t. I, C. 190 .
- (٤) **Syrisch, romisches Rechtsbuch aus dem funften Jahrhundert**,
Ed. Bruns und Sachau, Leipzig , 1880, Cod. L, P. 36.
- (٥) *Ibidem*, Cod. L, § 50, p. 15.
- (٦) *Ibidem*, Cod. P, § 28, P. 48.
- (٧) *Ibidem*, Cod. L, §§ 49, 50, P. 15; Cod. p. § 28, p. 48.
- (٨) *Codex Justinianus*, ed. Kruger, XI, 48, 23, P. 442.
- (٩) *Ibidem*, XI, 48, 21, P. 422.
- (١٠) Zacharias Mytilenensis, I. 7, cap. 6, P. 36.
- (١١) **Syrisches Rechtbuch**, ed. Bruns und Sachau, Cod. L, § 95, p. 24.
- (١٢) Zacharias Mytilenensis, I, 7, caq. 4, t. II, P. 28-30.
- (١٣) *Codex Justinianus*, VI, 43. 3.
- (١٤) **Syrisches Rechtbuch**, op. cit., § 73, P. 19.
- (١٥) J. B. Bury, *History of the Later Roman Empire*, New york, Volume I, PP. 45-63 . (1923) .
- (١٦) راجع دانييل دينيت ، الجزية والاسلام ، تعريب فوزي جاد الله ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٩٢-١١٤ .
- (١٧) Ulpian, *Digest*, L, 15. 3.
- (١٨) Lot, *L'Impot foncier et la Capitation personnelle*, Paris 1928, PP. 25-40.
- (١٩) راجع دانييل دينيت ، الجزية والاسلام ، تعريب فوزي جاد الله ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٩٢-١١٤ .
- (٢٠) **Syrisches Rechtsbuch**, ed. Bruns und Sachau, L 1, 121, PP. 333-334.
- (٢١) **Syrische Rechtsbucher**, ed. Sachau, B.I. 1907, R II, 151, pp. 132-137.
- (٢٢) Mommsen, **Syrisches Provincialmass und romischer Reichs Kataster-Hermes**, B III, PP. 429-438.
- انظر ايضا ف.ي. اوسبنسكي « قياسات الاراضي البيزنطية » ، في ابحاث المؤتمر السادس لعلم الآثار في اوديسا سنة ١٨٨٤ ، اوديسا ١٨٨٨ ، ص ٢٩٦ (بالروسية) .
- (٢٣) Panly - Wissowa, *Real encyclopaedie*, IX, 2, cc. 2507-2508.
- (٢٤) ف.ي. اوسبنسكي . تاريخ بيزنطة ، بطرس بورغ ١٩١٢ ، الجزء الاول ، ص ٩١ (بالروسية) .
- (٢٥) Hirschfeld, *Annonae, Philologus*, B. 29, H. I, 1870
- (٢٦) *Novellae*, 128, cap. 3, p. 637.
- (٢٧) يشوع العمودي ، طبعة رايت الانكليزية ، فقرة ٤٠ ، ص ٢٥ ، و فقرة ٨١ ، ص ٧٧ .
- (٢٨) *Codex Theodosianus*, ed. Haenel, XI. 2, 4, 5, cc. 1058-1059.

- Op cit., XII, 6, 15, 18, cc. 1284 - 1285. (٢٨)
- Codex Justinianus**, X, 16, 13, P. 441. (٢٩)
- Op. cit., XI, 48, 4, P. 440 . (٣٠)
- Op. cit., XI, 48, 20, 2, P. 441. (٣١)
- Syrisches Rechtsbuch, op. cit, 116, p. 32. (٣٢)
- (٣٣) يشوع العمودي ، فقرة ٢٩ ، ص ٣٥.
- (٣٤) يشوع العمودي ، فقرة ٩٣ ، ص ٨٥.
- Codex Justinianus**, XI, 48, 20, 3, P. 441. (٣٤)
- Joannes Lydus, **De magistratibus**, I. III, cap. 49, ed Wunsch, Leipzig, 1903, P. 138 - Bury, op. cit., t. I, London, 1923, P. 442. (٣٥)
- Zacharias Mytilenensis, I, 7, cap.9. (٣٦)
- Joannes Lydus, **De magistratibus**, I.III, cap. 49. (٣٧)
- Evagrius . **Historia ecclesiastica**, I. III. cap. 42. Ed. Bidez et Parmentier. London, 1898, P. 144. (٣٨)
- Prisciani . **De laudo Anastasii imperat**, 193 - 195 , **Poetae Latinae minores**, Baehrens, Lipsiae, 1883, t.5. P. 271. (٣٩)
- (٤٠) يشوع العمودي ، فقرة ٢٩ ، ص ٣٥ .
- Rostowzeff. **Studien Zur Geschichte des romischen Kolonates**, 1910, P. 196. (٤١)
- (٤٢) باتشنيكو . حول تاريخ بروكويوس السري(بالروسية) ، بطرس بورغ ١٨٩٨ ، ص ١٤٢ وما يليها .
- Novellae, 168. P. 755. (٤٣)
- Codex Justinianus**, XI, 25, 2, P.435. (٤٤)
- Wright, **The chronicle of Joshua the Stylite**, trans., P. 20. (٤٥)
- Zacharias Mytilenensis, I. 7, cap. 6,P. 37.- Payne- Smith, **The saurus Syriacus**, t. I, C. 1236. (٤٦)
- (٤٧) يشوع العمودي ، طبعة رايت الانكليزية ، فقرة ٨١ ، ص ٧٧.
- Zacharis Mytilenensis, I, 7, caq. 3, t. II, p. 24. (٤٨)
- (٤٩) يشوع العمودي ، فقرة ٤٤ ، ص ٤٠ .
- (٥٠) فاسيليفسكي . مصادر لدراسة الدولة البيزنطية ، مجلة وزارة الثقافة الشعبية ، العدد ٢٠٢ ، نيسان ١٨٧٩ (بالروسية) .
- (٥١) باتشنيكو ، ص ١٢٨ .
- (٥٢) روداكوف . دراسات في الحضارة البيزنطية ، ص ١١٧ (بالروسية) .

- Codex Justinianus**, X, 27, 2, 3, PP. 404-408. (٥٣)
 OP. cit., X, 27, 2, P. 407, c. 2. (٥٤)
 Op. cit., X, 27, I, P. 407. (٥٥)
 OP. cit., X, 27, 2. (٥٦)
- روداكوف . دراسات في الحضارة البيزنطية ، ص ١٧٢ . (٥٧)
- Dolger, **Finanzverwaltung**, P. 58. (٥٨)
Codex Justinianus, X, 27, I, P. 407. (٥٩)
- يشوع العمودي ، فقرة ٨٢ ، ص ٧٧. (٦٠)
- Zacharias Mytilenensis, I, 7, cap. 5. pp. 32-33. (٦١)
Codex Theodosianus, XIII, I, 68, 12, 13 — **Codex Justinianus**, XI, 48, 1. (٦٢)
Codex Justinianus, X, 27, 3, P. 408. (٦٣)
 OP. cit., X, 27, 3, P. 408. (٦٤)
- يشوع العمودي ، فقرة ٢٩ ، ص ٢٥ . (٦٥)
 يشوع العمودي ، فقرة ٤٠ ، ص ٢٥-٢٦ . (٦٦)
- Stokle, **Spatromische und Bysantinische Zunft**, P. 101. (٦٧)
- يشوع العمودي ، فقرة ٤٠ ، ص ٢٦ . (٦٨)
 يشوع العمودي ، فقرة ٤٢ ، ص ٢٧ . (٦٩)
 يشوع العمودي ، فقرة ٤٢ ، ص ٢٧ . (٧٠)
 يشوع العمودي ، فقرة ٤٢ ، ص ٢٧ . (٧١)
 يشوع العمودي ، فقرة ٤٢ ، ص ٢٧ - ٢٨ . (٧٢)
 يشوع العمودي ، فقرة ٤٢-٤٤ ، ص ٢٨-٤٠ . (٧٣)
 يشوع العمودي ، فقرة ٨٤ ، ص ٧٩ . (٧٤)
- Mickwitz , **Goldwertindex der romisch - byzantinischen Zeit** , (٧٥)
 Aegyptus, t. XIII, 1933, P. 103.
- Soutzo, « Le Systeme monetaire d' Anastase » . **Bulletin historique** (٧٦)
 de L'Academie roumaine, t. 13, 1927, P. 54.
- Seeck. « Munzenpolitik Diokletians », **Zeitschrift fur Numismatik**, (٧٧)
 1890, B. 16, P. 166.
- Babelon, **Traite des monnaies grecques et romaines** 1901, t. I, PP. (٧٨)
 616 - 617 .
- Babelon, *ibidem*, C. 1042 . (٧٩)

- Payne - Smith, *Thesaurus Syriacus*, t. II, c. 3741. (٨٠)
Dolger. *Finanzverwaltung*, P. 123. (٨١)
Ostrogorsky, « Lohne und Preise », *Bysantinische Zeitschrift*, 1932, (٨٢)
B. 32. H. II. pp. 319 - 320.

- (٨٣) يشوع الممودي ، فقرة ٢٦ ، ص ٢١ .
(٨٤) يشوع الممودي ، فقرة ٣٦ ، ص ٣١ .
(٨٥) يشوع الممودي ، فقرة ٣٨ ، ص ٣٣ .
Hultsch . *Metrologie*, P. 451 . (٨٦)
(٨٧) يشوع الممودي ، فقرة ٤٣ ، ص ٢٩ .
(٨٨) يشوع الممودي ، فقرة ٤٥ ، ص ٤٠ .
(٨٩) يشوع الممودي ، فقرة ٤٦ ، ص ٤٢ .